الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

PROVISIONAL
A/37/PV.54
10 November 1982
ARABIC

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) : [١٣٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير اللجنة الرابعة

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شئون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63319/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

البند ١٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/37/23 (Part V) و A/AC.109/712 و Add.1)

(ب) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/592)

(ج) مشروع قرار (A/37/L.3/Rev.1)

السيد بينيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مسألة جزر مالفيناس، سواء نظرنا اليها من المنظار التاريخي أو على ضوء مختلف قرارات الجمعية العامة ومقرراتها والمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يستند عليها الميثاق ، تقع بشكل كامل في اطار موضوع انهاء الاستعمار .

وليس هناك حاجة للافاضة في الحقائق التاريخية الراسخة التي ذكرتها الوفود الأخرى ، ولكن الحقائق الاساسية لهذه المسألة هي التالية : اكتشفت اسبانيا جزر مالفيناس في عام ١٥٢٠ على أيدي الاسباني استيبان غوميز ، وظهرت بالفعل في عام ١٥٢٢ في الرسائل البحرية الاسبانية تحت اسماء جزر سان انتون وجزر لوس باتوس أو جزر لوس ليونيس . وضمت اسبانيا سلطة الحكم في جزر مالفيناس الى تلك الأقاليم الخاضعة للسلطة المقيمة في بوينس آيرس .وعندما أصبحت الارجنتين مستقلة كدولة ذات سيادة ورثت الولاية الاقليمية والسيادة اللتين مارستهما الادارة الاسبانية حينذاك .

وعندما ورث ذلك البلد ، في بداية عهد استقلاله ، الولاية الاقليمية التي كانت عائدة لنائب الملك الاسباني في منطقة لابلاتا ، دخلت جزر مالفيناس بصورة آلية ضمن تلك الاراضي . وقبل هذا عموما جميع أعضاء المجتمع الدولي بما فيهم انكلترا التي اعترفت باستقلال الارجنتين في عام ١٨٢٥ . ان اسبانيا لم تتخل ابدا عن سيادتها على الجزر ولم تقم الارجنتين بالتخلي مطلقا عن هذه السيادة .

وفي عام ١٨٣٣ احتلت المملكة المتحدة جزر مالفيناس بالوسائل العسكرية واستبدلت الادارة الارجنتينية فيها وطردت السكان . ما هو الخيار الذي منح في ذلك الوقت للسكان ؟

Digitized by UNOG Library

لم تكف جمهورية الارجنتين منذ ذلك الحين عن مطالبتها باعادة اراضيها اليها .ففي عام ١٩٤٦ عندما أدرجت المملكة المتحدة جزر مالفيناس في قائمة الاقاليم غير الحاصلة على الاستقلال المودعة لدى الأمم المتحدة سجلت الارجنتين تحفظا صريحا على السيادة ، وأعادت التأكيد عليه كلما قامت الحكومة البريطانية بتقديم معلومات حول جزر مالفيناس الى هذه الجمعية .

ومن المتفق عليه عموما ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) يشكل علامة رئيسية وآلية حاسمة في عملية تصفية الاستعمار . وفي الاطار الذى نتج عن هذا القرار بحثت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار - للمرة الاولى في عام ١٩٦٤ مسألة جزر مالفيناس . وفي تلك المناسبة طالبت الارجنتين باعادة سيادتها على أراضيها ، مؤكدة ومشددة على أن التطبيق المطلق لحق تقرير المصير في اقاليم يسكنها مواطنون من الدولة المستعمرة التي احتلت هذا الاقليم بصورة غير مشروعة باستعمال القوة لا يمكن ان يستخدم لتحويل ملكية غير مشروعة الى سيادة كاملة . وأكدت أيضا على انه سيؤخذ في الاعتبار رفاهية سكان الجزر ومصالحهم المادية .

وفي دورتها التالية ، في عام ١٩٦٥ ، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) النتائج التي انتهت اليها اللجنة الخاصة ، وبينما اعادت فيه التأكيد على مضمون القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لاحظت وجود نزاع بين الارجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على هذه الجزر ،ودعت الطرفين الى المضي دون تأخير في المفاوضات مع مراعاة أحكام وأغراض الميثاق ومصالح سكان الجزر .

وبهذا الاسلوب أقرت الجمعية العامة ان الحل لهذا النزاع على السيادة هو الاسلوب الوحيد لانهاء الحالة الاستعمارية في جزر مالفيناس ، وهكذا أبعدت أمر تطبيق حق تقرير المصير تمشيا مع الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) التي تنص على أن :

" كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه " .

ومنذ ذلك التاريخ اعتمدت قرارات عديدة . فالقرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) المعتمد في عام ١٩٧٣ ، أعرب عن القلق لمرور ثماني سنوات على اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) دون حدوث أى تقدم ملموس في المفاوضات . ونصت الفقرة ٢ من منطوقه على ضرورة الاسراع بالمفاوضات بين حكومتي الارجنتين

Digitized by UNOG Library

والمملكة المتحدة . ومرة أخرى ، في عام ١٩٧٦ ،اعتمد القرار ٣١/٤٩ الذى رجا التعجيل بالمفاوضات المتعلقة بالنزاع حول السيادة .وجميع هذه القرارات أشارت الى القرار ١٥١٤ (د-١٥) بما في ذلك الفقرة ٦ من منطوقه التي تنص على احترام السلامة الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

اننا لا ننكر الشرعية التي لا مراء فيها لمبدأ حق تقرير المصير ، مادامت هناك حاجة الى احترام ارادة الشعوب التي يعبر عنها بطريقة حرة .لكن الأمم المتحدة تعلن أن هناك حالات محددة ينبغي أن يخضع فيها هذا المعيار للمبدأ الأساسي لاحترام سلامة ووحدة أراضي الدول . وان حالة جزر مالفيناس تعتبر من بين هذه الحالات ، حيث يمكن ان تستخدم مطالبة سكانها الحاليين بممارسة حق تقرير المصير في ادامة وضع استعماري ينبغي القضاء عليه عن طريق مفاوضات مباشرة بين الأطراف كما ذكرت الجمعية العامة مرارا في مناسبات عديدة .

لقد التزمت اسبانيا أمام مجلس الأمن ، وتكرر التزامها أمام الجمعية العامة ، برفض استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية . وانها تعترف بالحاجة الماسة الى حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات السلمية ، بغية ايجاد حل نهائي لمشكلة جزر مالفيناس على أساس احترام وحدة الاراضي الارجنتينية .

وكما كررنا في مناسبات سابقة وفي بيانات مختلفة ، فان دفع عملية المفاوضات من أجل الحفاظ على وحدة الاراضي الارجنتينية بأسلوب سلمي ، كان من شأنه ان يمنع نشوب الحرب وانهيار العلاقات بين الشعبين اللذين يشتركان في حضارة غربية مشتركة .

لقد وجه جلالة الملك خوان كارلوس الأول خطابا الى الأمين العام - في لحظة حرجة - أوضح فيه أنه قد تأثر تأثرا عميقا بفقد الارواح البشرية ، وعرض اسهامه في الجهود الرامية الى التوصل الى حل عادل ومشرف عن طريق الوسائل السلمية . وبهذه الروح ، ضاعف وفد بلادي من جهوده في مجلس الأمن ، لمحاولة تلافي أى تصعيد للحرب ، ولتأييد وقف فوري للأعمال العدائية - باعتبار ذلك هو الاسلوب الممكن الوحيد - وانشاء آلية تفاوضية لعلاج موضوع المشكلة . الا أن هذه الجهود لم تبلغ اهدافها ، كما هو الحال بالنسبة للنداءات الاخرى الداعية الى الاعتدال والتصالح ، التي لو كانت قد استمع اليها ، لكان من الممكن تحاشي تصعيد العنف والخسارة الفادحة في الارواح البشرية .

في هذا السياق القانوني والسياسي ،وفي اطار النظرية التي أعدتها الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار في جزر مالفيناس . يعرض الآن امامنا مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 . ويذكر

Digitized by UNOG Library

هذا المشروع بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ،ويؤكد مجددا على الحاجة الى أن تأخذ الاطراف في اعتبارها مصالح سكان الجزر ، ويطلب الى حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة ان تستأنفا المفاوضات سعيا لايجاد حل سلمي ، في أقرب وقت ممكن ، للنزاع بشأن السيادة على الجزر . ويطلب أيضا الى الأمين العام أن يقوم بمهمة متجددة للمساعي الحميدة لمساعدة الاطراف على أساس مشروع القرار هذا .

بايجاز ، لايمكننا أن نتخيل ان مشروع القرار هذا لن يعتمد بأغلبية ساحقة . اذ أن جميع العناصر الواردة فيه تقدم النتيجة المنطقية لهذه المناقضة التي نضع فيها ،في نهاية المطاف ،ما نحاول أن نقوم به لوضع حد للصراع عن طريق المفاوضات ، المفاوضات السلمية فقط - وهو الطريق الذى تعلمنا ان نتبعه ، والذى يمكن ان يحل هذا الصراع الخطير والخلافات فيما يتعلق بالنزاع حول السيادة بين بريطانيا العظمى والارجنتين .

هذا هو الطريق - الطريق الممكن الوحيد - للقضاء على جذور الصراع الى الأبد . ولهذا سوف يصوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار المعروض علينا الآن .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :لقد عكست الامم المتحدة - بالمواقف التي اتخذتها ، وبالنصوص التي وضعتها ، والاجراءات التي اعتمدتها - حركة التحرير واسعة النطاق التي تقوم بها الشعوب . وقد أسفر هذا عن اقترابها تدريجيا من تحقيق هدف العالمية الذى تسعى اليه . وان تصفية الاستعمار التي ينبغي ان تسير في الطريق الذى لايمكن عكسه ،حتى وان مرت بمراحل غير مكتملة ، انما تعد تحية لكفاح شعوب العالم الثالث من أجل القضاء على السيطرة الاجنبية ، وتشهد على حيوية وصلاحية مبدأ الحقوق المتساوية للشعوب ، وحقها في تقرير المصير كما ارساهما ميثاق الأمم المتحدة .

ان الوفد الجزائرى ، وقد تحدث كثيرا في محافل متعددة تابعة للأمم المتحدة بشأن ضرورة استكمال عملية تصفية الاستعمار في جميع انحاء العالم ، يجد مبررا للقول اليوم بأن السلام العالمي الحقيقي سوف يبقى معرضا للخطر ، مالم تتم تصفية جميع آثار الاستعمار . لقد قدمت المواجهات العسكرية في جنوب الاطلسي ، منذ أشهر قليلة ماضية ، دليلا واضحا على أن السماح للاوضاع

Digitized by UNOG Library

الاستعمارية بالبقاء ، انما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ويؤدى الى الفشل في التوصل الى حلول سلمية وعادلة تتمشى مع روح اغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

لقد أوضحت الجمعية العامة الطريق الموصل الى هذه التسوية فيما يتعلق بجزر مالفيناس ، عندما اعترفت بوجود نزاع يتعلق بالسيادة ، وأيدت المفاوضات كوسلة للتوصل الى تسوية .

وان حركة بلدان عدم الانحياز ، التي يرتبط ظهورها على المسرح الدولي وانشاؤها على أساس جغرافي وسياسي ارتباطا وثيقا بظاهرة تصفية الاستعمار ، قد أيدت - من جانبها - هذا النهج الذى سارت عليه الجمعية العامة ، ودون مساس بالمبدأ العالمي الخاص بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . وأكدت الحركة دائما هذا الموقف المبدئي ، كما أيدت التوصل الى تسوية عادلة نهائية بالطرق السلمية ، وذلك منذ اجتماعها الوزارى الذى عقد في ليما في عام ١٩٧٥ .

وكما ذكر مجددا وزير خارجيتها فان الجزائر :

" جعلت من عدم الانحياز . . . نظاما من القيم تستوحي منه سلوكها وتحدد مواقفها على أساسه . . . " ، (A/37/PV.27 ، ص٤٦)

وأن الجزائر تلتزم - بطبيعة الحال - بهذا الموقف لمنظمتنا .

يستند موقف الحركة الى كل من فلسفتها الخاصة ، والى القانون الدولي المعاصر . ويعبّر عن ايمانها المتجدد بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية . كما انه يعد رفضا للنظرية الاستعمارية الخاصة " بالارض المباحة " ، التي تعرضت بمقتضاها بلدان العالم الثالث في القرون السابقة الى الغزو والسيطرة الاجنبية .

Digitized by UNOG Library

من الواضح تماما أن عقيدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار تولي - عن حق تماما - الاهمية القصوى للرغبة التي أعربت عنها بحرية شعوب الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . وهذا مكسب تاريخي ينبغي الحفاظ عليه وتطبيقه بدقة في جميع الحالات ذات الصلة . بل فضلا عن ذلك ، ينص اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، على أن الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي لها وضع منفصل ومتميز عن وضع اراضي الدولة القائمة بالادارة . وينبغي أن يكون هذا النص هو الاساس لحل المشكلة المطروحة علينا الآن .

ان الجمعية العامة على اطلاع تام بحالات عديدة مماثلة، البعض منها مدرج - بالفعل - في جدول أعمال هذه الدورة السابعة والثلاثين . وللأسف ، نلاحظ في العديد من هذه الحالات تصميما عنيدا من جانب القوى القائمة بالادارة على عدم التخلي عن هذا الوضع . ونحن محقّون في تساؤلنا عما اذا لم يكن الوضع الجغرافي المتميز لتلك الأقاليم الساحلية هو السبب الاساسي لهذا الموقف . ونستطيع أن نتخيل أيضا ان المصالح الاقتصادية الكبيرة بما فيها تلك التي يمكن ان تنجم عن تطبيق الأحكام المتصلة بالجزر في الاتفاقية الجديدة المتعلقة بقانون البحار لها دخل في الشلل الذي يصيب عملية ايجاد تسوية سلمية لهذه المنازعات .

ان جمعيتنا ، التي أخذت على عاتقها القيام بدور الحارس الأمين لصحة وتماسك عقيدة المجتمع الدولي في مجال تصفية الاستعمار ، لا يمكن ان تسمح لمصالح من هذا النوع أن تحدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من أجل ادامة الوضع الذي ينطوي على مفارقة تاريخية والذي يتعلق بالاراضي التي هي موضع مناقشتنا الحالية .

ان الجمعية العامة ، بمناشدتها لأطراف النزاع أن تدخل في عملية فعالة لتحقيق تسوية سلمية عن طريق مفاوضات أمينة وبضمير حي ، انما تساعد على تهيئة الظروف لتعزيز السلم والأمن في جنوب الاطلسي ، واقامة علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة المتحدة ودول امريكا اللاتينية . ولهذا السبب ، سوف نصوّت مؤيدين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.3/Rev.1 .

ان وفد بلادي ان يشترك في هذه المناقشة ، واذ يعرب عن آماله في التوصل الى تسوية عادلة ودائمة ، انما يعلم ان ذلك يمكن ان يعتمد على حسن النية السياسية للطرفين ، اللذين تربطهما بالجزائر علاقات طيبة ، اذ أن هذا من شأنه أن يكون الطريق الأمثل الذي يمكن أن يؤدي

Digitized by UNOG Library

الى وضع الأساس لعلاقات ثنائية ذات نوعية جديدة ، والى تنقية الجو من أى حقد أو عداء . وهذه هي مسؤوليتهما تجاه شعبيهما ، بل وتجاه المجتمع الدولي بأسره .

السيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : منذ ما يقرب من ١٧ عاما مضت ، أصدرت الجمعية العامة قرارها الأول ٢٠٦٥ (د - ٢٠) بشأن جزر فوكلاند . وفي ذلك القرار أشارت الجمعية الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، مدفوعة بالهدف السامي للقضاء على الاستعمار بكافة أشكاله ، في كل مكان ؛ وحالة جزر فوكلاند (مالفيناس) أحد هذه الأشكال . وقد دعيت حكومتا الارجنتين والمملكة المتحدة لأن تشرعا في المفاوضات دون تأخير ، بهدف التوصل الى حل سلمي للمشكلة ، آخذتين في الاعتبار أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ومصالح أهالي جزر مالفيناس .

لقد تم تناول مسألة جزر فوكلاند مرارا وتكرارا في مقررات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز . وقد أعلن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم السادس الذى عقد في هافانا في عام ١٩٧٩ انهم :

" يكررون بحزم تأييدهم لحق جمهورية الارجنتين في استرداد ذلك الاقليم والسيادة عليه ، ويطلبون الاسراع بالمفاوضات في هذا الصدد " .

ويتمثل موقف تشيكوسلوفاكيا بالنسبة لهذا الأمر في أن مسألة جزر فوكلاند ، هي أولا وقبل كل شيء ، وجه ثابتا لا يتغير من أوجه تصفية الاستعمار في الأقاليم التي كانت خاضعة للدول الاستعمارية في وقت من الاوقات ، كما نشعر ايضا بأن هذه المسألة ليست سوى مفارقة تاريخية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي نتيجة للسياسة الاستعمارية السابقة للمملكة المتحدة . ويجب أن تسوى هذه المسالة على مائدة التفاوض ، ونحن نشعر ان هذه المفاوضات يجب أن تتم على أساس اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد أعربت الأمم المتحدة ايضا عن تأييدها للانهاء غير المشروط للوضع الاستعمارى لهذه الجزر ، كما اتضح ذلك من حقيقة ان هذا الاقليم قد أدرج ضمن القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة للأقاليم التي يجب أن تنتهي

Digitized by UNOG Library

النظم الاستعمارية بها ، تمشيا مع الميثاق ومع الاعلان الذى أشرت اليه توّا ، ومما يؤسف له ، ان المملكة المتحدة ، حتى الآن لم تبد أية رغبة أو استعداد للبحث عن الطرق التي يمكن عن طريق المفاوضات المجدية والمتسمة بالضمير الحي أن تؤدى الى تسوية مرضية من شأنها ان تنهي الاحتلال الاستعمارى لهذه الجزر فورا والى الأبد .

Digitized by UNOG Library

وكما تجلى من الصراع في جنوب الأطلسي الذى مازال يهدد الأمن والسلم ليس في ذلك الاقليم فحسب بل في العالم بوجه عام شرعت المملكة المتحدة في سلك سبيل لتطبيق واسع النطاق للقوة العسكرية واستخدامها ، وذلك رغم المناشدات الواضحة التي صدرت عن مجلس الامن وهي عضو دائم فيه . ومن الواضح أن المملكة المتحدة ما كانت لتقوم بهذه الخطوة وتقررها دون موافقة ودعم الولايات المتحدة الامريكية ، لأن الحقائق مازالت تبين أن هذا الحليف للمملكة المتحدة في حلف شمال الاطلنطي لم يتردد للحظة ، عندما لم تتواءم مصالح بلدان امريكا اللاتينية مع خططه الاستراتيجية ،لم يتردد لحظة في تنحية ميثاق منظمة الدول الامريكية وتجاهل حقيقة انه وقّع على المعاهدة المبرمة بين الدول الامريكية. وكما هو معروف ، فقد تبع ذلك طلب فرض الجزاءات الاقتصادية الشائنة من جانب الولايات المتحدة والبلدان الغربية ، ولا يمكن ان نعزو تلك التدابير الى البلدان الاشتراكية .

ان توقف المفاوضات التي استمرت فترة طويلة ، بما في ذلك الجهود التي بذلت من جانب الأمين العام للأمم المتحدة خلال احتدام الصراع - تلك الجهود التي حظيت بدعم واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي - بالاضافة الى اعادة المملكة المتحدة للوضع الاستعمارى بجزر فوكلاند (مالفيناس)، كل ذلك بالتأكيد لم يحسم المشكلة ، بل أدى الى تفاقمها .

وعلاوة على ذلك ، فان النهج الحالية من جانب بريطانيا العظمى ازاء تسوية هذه القضية الهامة ، تدل على انها غير مهتمة بصدق بتصفية الاستعمار في هذه الجزر وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك ، تقوم بريطانيا العظمى ، عن طريق استمرار وجودها العسكرى وانشاء قاعدتها البحرية ، بتحويل هذه الجزر الى منطقة استراتيجية محصنة تشكل تهديدا خطيرا وبؤرة خطيرة للتوتر في هذا الاقليم بالقرب من الانتاراتيكا .

لذلك ، فاننا نرحب بمبادرة الدول الامريكية العشرين التي تناقش في الجمعية العامة بناء على طلبها . كما اننا نؤيد ايضا ذلك الطلب الوارد في مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 الموجه الى الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لاستئناف المفاوضات بغية التوصل سريعا الى تسوية سلمية للمفاوضات حول الخلاف بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) .

وفي هذا الصدد ، نعتقد ان الأمين العام للأمم المتحدة من خلال بعثاته للمساعي الحميدة ، يمكن ان يوفر مساعدة ايجابية بناءة للطرفين . ومن خلال المفاوضات وحدها التى تعقد في الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة على أساس المقررات المناسبة من قبل الجمعية العامة والمقررات الاخرى لحركة عدم الانحياز ، ولا سيما تلك التي تم اعتمادها هذا العام في هافانا ونيويورك في حزيران/يونيه وتشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، وعن طريق ذلك كله يمكن التوصل الى تسوية سلمية لهذا الخلاف من شأنها أن تستأصل شأفة هذا الموقف البالي غير المحتمل الذى نشأ وتمت المحافظة عليه بالقوة منذ ١٤٩ عاما ، خلال الفترة التي تلت الحكم الاستعمارى البريطاني في هذه الاراضي .

ان تفاقم المشكلة المتعلقة بتصفية الاستعمار في جنوب الأطلسي هذا العام توضح بجلاء انه رغم انخفاض عدد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فان مشكلة تصفية الاستعمار ماتزال حادة. ان شعوب تلك الاراضي مثل ناميبيا وماكريونزيا واراض أخرى ، لا تزال تنتظر تقرير المصير والاستقلال- ان تشيكوسلوفاكيا ، كعضو في اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، قامت على الدوام بمناصرة ودعم ممارسة هذا الحق من جانب تلك الشعوب طبقا للاعلان الخاص بضمان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومع ذلك ، بالنسبة لحالة جزر فوكلاند (مالفيناس) وكما أوضح ، بحق ، المتحدثون الذين سبقوني ، فان ما نتحدث عنه هنا ليس هو قضية تقرير المصير ذاتها . اننا نتحدث قبل كل شيء عن ارض مستعمرة وليس عن شعب مستعمر . ان سكان الاقليم الحاليين هم النتيجة المباشرة للاستعمار البريطاني للاقليم ولكن مصالح سكان الجزيرة الآن ينبغي أن تؤخذ أيضا كلية في الاعتبار اثناء المفاوضات .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يحبذ حل هذا النزاع بالوسائل السلمية البحتة عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، وذلك على أساس اعلان تصفية الاستعمار وداخل اطار مشروع القرار المعروض علينا الذى ننوى أن نؤيده .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد تبنّت شيلي مع ١٩ بلدا آخر من منطقتنا ادراج قضية جزر مالفيناس كبند اضافي على جدول أعمال هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، بالاضافة الى مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/37/L.3 و A/37/L.3/Rev.1 ان الغرض المحدد من بياني في هذه المناقشة هو أن أوضح تماما موقف حكومة بلادى بشأن هذه النقاط الثلاث .

Digitized by UNOG Library

لقد كانت الحقائق التي أحاطت بالمواجهة المسلحة في جنوب الأطلسي ، خطيرة . وكانت الخسائر الناجمة عن هذا النزاع أليمة وجسيمة . كما أن الضرر الذي مس الأمم المتحدة كان واضحا ، حيث ظلت آلياتها للأمن الجماعي عاجزة رغم محاولات وقف الأعمال الحربية ، ورغم ان كل شيء كان ينصح باجراء دراسة متأنية حول هذه القضية ، مع بذل الجهود لجمع الأطراف حول مائدة المفاوضات لتفادي التكرار .

Digitized by UNOG Library

ومن هنا طالبنا كما قلت ، باد راج البند في جد ول أعمال الد ورة الحالية للجمعية العامة . وبعد أن قبلت الجمعية العامة هذا الطلب ، حاولت الد ول العشرين نفسها أن تعد مشروع قرار يمكن أن يخد م هد فين رئيسيين وهما : تحقيق مفاوضات بنّاءة والاسهام في صيانة وتعزيز بعض مبادئ الميثاق التي يجب ألا نغفلها أو ننتهكها على الاطلاق . لقد عقدت وفود الد ول العشرين المشتركة في تقد يم هذا المشروع اجتماعات مشتركة تكشفت فيها بأفضل النوايا ، الأساليب والوسائل التي تجعل هذه المفاوضات التي نوليها اهتماما بالغا أمرا ممكنا . وهذا هو سبب الاختلافات التي قد تلاحظ بين مشروع القرار الأساسي وبين المشروع الوارد في الوثيقة (A/37/L.3/Rev.1) . لقد كان هناك جهد متواصل وبنّاء لصياغة أفضل نص ممكن . ولقد انتهزت كل فرصة سانحة لاجراء المشاورات مع بلدان من كافة المجموعات الاقليمية .

وأرى من واجبي أن أعرب هنا نيابة عن وفد بلادى ، عن امتناننا لوفد الأرجنتين الذى أبدى درجة عالية من التعاون والتفهم لأهدافنا المشتركة . ويسعدني أن أذكر بصفة خاصة ، الاخلاص والاقتناع الذى تحلّى بهما وفد الأرجنتين دائما عند أعرب مرارا عن رغبة حكومته في السلم ، وعن استعدادها لتبسيط نص مشروع القرار بغية اعطائه مزيدا من التوازن ، متحاشيا وضع الشروط المسبقة ، وأن يقبل تضمين اشارة معينة الى وقف الأعمال العدوانية ، والتأكيد على المبادئ الأساسية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وأخيرا الالتزام بالبحث عن أساليب سلمية لتسوية المنازعات .

ان أمامنا تبعا لهذا مشروع قرار يشتمل من وجهة نظرنا على خمسة جوانب أساسية وهي : أولا ، انه يحدد وقف الأعمال العدوانية في اطار سياق قانوني . ومن الطبيعي ، انه بعد اعتماد هذا القرار ، لن يصبح وقف الأعمال العدوانية بعد ذلك أمرا واقعا بل أمرا قانونيا . ثانيا ، يؤكد على الحاجة في أن تؤخذ في الاعتبار مصالح سكان الجزر ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة . ثالثا ، يرسي ارتباطا جليا بعدم استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية والالتزام بايجاد تسوية سلمية للمنازعات الدولية . رابعا ، يطالب الأطراف المعنية باستئناف المفاوضات بغية التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل سلمي لمسألة جزر مالفيناس ،

Digitized by UNOG Library

ويطلب الى الأمين العام أن يضطلع بمهمة جديدة للمساعي الحميدة لبلوغ هذا الهدف . خامسا ، يحاول ألا يعطي حكما مسبقا حول المفاوضات نفسها . أعتقد أن هذه الجوانب يجب ألا تُغفل ، لأنها تمثل خطوات ايجابية واضحة .

وعلى أساس مشروع القرار هذا ، يجب على الأطراف المعنية أن تستأنف المفاوضات مستخدمة المساعي الحميدة للأمين العام ، ومتبعة بهذا أحد الاجراءات الخاصة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية والواردة في القانون الدولي .

وعند تطبيق هذا الاجراء ، يتعين على الأمم المتحدة أن تولي عناية دقيقة لتطوّره وتقدمه وذلك في اطار مسؤوليتها كجهاز دولي مسؤول عن ضمان صيانة السلم والأمن الدوليين ، والتطبيق الدقيق لمبادئ الميثاق وأهدافه . وفي هذا الصدد ، يدعو وفد بلادي منذ بعض الوقت وحتى الآن الى اعادة تنشيط المهمة الوقائية للأمم المتحدة بغية تفادي مواقف النزاع في الوقت المناسب ، والتي يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان الى أعمال حربية مهلكة ، مثل تلك التي حدثت في نيسان /ابريل الماضي .

أود أن أبرز مرة أخرى اتفاقنا مع ما أشار اليه الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، الذي كرّس الجزء الأكبر منه للحاجة الى تسهيل اجراءات وأساليب تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، سواء كان ذلك بالنسبة للأوضاع التي اعلنت فيها بالفعل الأعمال العدوانية ، أو تلك التي يوجد فيها خطر محتمل .

ومنذ شهور قليلة ، فان بعض أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا يطالبون بتسوية تفاوضية للنزاع في جنوب الأطلسي ، لفتوا الانتباه الى أنه كانت هناك نزاعات في نصف الكرة الذي ننتمي اليه اذا لم تحل بالأساليب السلمية التي التزمنا بها بمقتضى عقد رسمي ، يمكنها أن تعرّض للخطر السلم في القارة ، والعلاقات فيما بين جمهوريات أمريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

وللاعتبارات العامة التي أشرت اليها من قبل ، فقد ركزت ملاحظاتي على مشروع القرار الذى شاركنا في تقديمه ، دون الدخول في مضمون المشكلة ، حول مسألة جزر مالفيناس . ان شيلي تدعم الآن ، كما فعلت دائما ، المطالبات السلمية المستندة الى القانون التي تقدمت بها الأرجنتين بشأن الجزر ، ولكن كما قلت من قبل ، فان هدفنا الأساسي في هذا الوقت بالذات هو السعي لاجراء مفاوضات تؤدى الى تسوية سلمية لخلاف دولي خطير . ومن ثم ، يتعين علينا أن نلتزم الحذر الذى يساعد في التوصل الى حل ، وألا نخوض في التاريخ حتى لا نحرك ذكرى أحداث قد تزيد من حدة الخلافات أو تعمّق من الجروح التي لم تلتئم بعد .

ولم يبق لي سوى أن أناشد ، نيابة عن وفدى وبروح المودّة ، هذين الشعبين اللذين تربطهما بالشعب الذى أنتمي اليه علاقات صداقة ، في أن يرافقانا في الطريق الذى بودّنا جميعا أن نشقّه ، وهو طريق يؤدى الى السلم ويشمل حالات أخرى أشرت اليها من قبل . وفي هذه الجهود ، بامكان الأرجنتين والمملكة المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة أن يعوّلوا على تعاون بلدى المخلص والمتفاني .

السيد أوغنيميا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ومن بين الأزمات التي ميّزت هذا العام ، وجعلت منه عاما مليئا بمختلف النزاعات ، وخصوصا المسلّحة منها ، برزت قضية جزر مالفيناس ، حيث تم تهديد السلم والأمن الدوليين بوجه خاص ، وحيث تعرّضت مكانة الأمم المتحدة للمهانة نتيجة عدم قدرة مجلس الأمن على انشاء جهاز ملائم لحماية الأمن الجماعي بصورة عاجلة .

وفي الوقت الذى نأمل فيه أن تؤدى هذه المناقشة أمام الجمعية العامة الى تقريب وجهات النظر بغية التوصل الى حل سلمي ، فان وفد الكونغو سوف يحاول أن يستخلص ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار اذا ما أردنا أن ننتهز الفرص الحالية وأن نهيئ الفرص للمستقبل .

نود قبل كل شيء أن نؤكد من جديد ثقتنا بالأمم المتحدة التي تناولت في مناسبات عديدة مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ضمن اطارها الاستعمارى ، وحددت بذلك الاطار العام لبحث هذه المسألة . وكعضو في لجنة الـ ٢٤ ، فان الكونغو لديه كذلك بعض

Digitized by UNOG Library

المعرفة بهذه المسألة تمكّنه من أن يعرب عن وجهات نظره بما يتفق مع مبادئ القرار ١٤١٥ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٠ والذى يتضمّن اعلانا تاريخيا للأمم المتحدة حول قضية انهاء الاستعمار .

وأول ملاحظة لنا في هذا الصدد هي انه فيما لو أن الدولة الاستعمارية اتخذت اجراء مناسبا ، ضمن الاطار الزمني المحدد ، وبدأت عملية تصفية الاستعمار بما يتلاءم مع طبيعة الاقليم ذاته لكان بالامكان تفادى الخسائر المادية الكبيرة والفقدان الكبير في الأرواح البشرية لكلا الجانبين ، الأرجنتيني والبريطاني . وهذا ما أدى الى تلك الحرب الرهيبة التي تنطوى على مفارقة تاريخية . ولسوء الحظ فقد كانت احدى الحروب التي نجد فيها أن المنتصر الظاهرى تتراكم لديه عناصر كثيرة من عناصر الهزيمة أكثر من تلك التي يتكبدها الخاسر وقتها ، لأنه في نهاية القرن العشرين لا يمكن أن نبرر شن حرب ذات طابع استعمارى ، وخصوصا عندما تدور على بعد آلاف الأميال ، وحيث يكون دافع الشرف لا حماية السلامة الاقليمية والسيادة الوطنية هو الدافع الغالب . ان بلدى ، جمهورية الكونغو الشعبية ، اذ تحافظ على علاقات وثيقة جدا مع المملكة المتحدة ، تود أن تحثها على قبول اتخاذ خطوة للتقرّب من الأرجنتين ، وبدء مفاوضات معها . ونحن على ثقة من أن الهدف النهائي لهذه المفاوضات سيأخذ في الاعتبار كل العوامل التي من شأنها أن تؤدى الى التنفيذ العادل لمبادئ اعلان عام ١٩٦٠ .

وأما النقطة الثانية التي يعتبرها الكونغو ذات أهمية كبيرة فتتعلق بالآثار الاستراتيجية لهذا النزاع . فالطبيعة المزعزعة لمناطق السلم والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، كتلك الواقعة في امريكا اللاتينية التي تحميها معاهدة تلاتيلولكو ، أصبحت تتجلى كأمر واقع . وبارسال غواصات نووية الى منطقة الأعمال الحربية ، تكون بريطانيا العظمى ، الدولة النووية العضو في تلك المعاهدة ، قد انتهكت ، بشكل لا يغتفر ، مبدأ كان من الجدير بها احترامه .

وعلاوة على ذلك ، فقد فرض على جنوب الأطلسي نظام يستند الى القوة مما لا يتناسب مع تطلعات ضفتي هذا المحيط أى افريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي حين أن شمال الأطلسي تحكمه منظمة عسكرية تحمل اسمه ، لا يمكن أن ينطبق الأمر نفسه على جنوب

Digitized by UNOG Library

الأطلسي ، اذ لا ينبغي للكتلتين العسكريتين المتنافستين ابتكار الذرائع لمدّ نطاق عملياتهما العسكرية خارج حدود المناطق التي كانتا فيها أصلا . ان اضفاء الطابع العسكرى على جنوب الأطلسي يوازى تماما مدّ طوق النجاة لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الذى سيسعده جدا العمل بحماس لتهديد تطلعات البلدان والشعوب الأخرى نحو الحرية وتصفية الاستعمار .

وفي وقت تميل فيه درجة الارتياب بين الأمم الى الازدياد على حساب التعايش السلمي والتعاون الدولي اللذين يعودان بالنفع المتبادل على كل الشعوب ، فانه من الملحّ أن نعود الى الميثاق ، نصا وروحا ، الذى يقضي بأن تلجأ كل الأطراف الموقّعة عليه الى حل خلافاتها بالطرق السلمية ، والى العمل على ازالة كل عوامل الاضطراب التي من شأنها أن تغذى الارتياب والتوتر .

ومن هذا المنطلق ، يحث وفد الكونغو الطرفين المعنيين في قضية جزر فوكلاند (مالفيناس) على بدء المفاوضات دون ابطاء بغية التوصل الى حل عادل ودائم للنزاع . ولذلك فان وفدى سوف يؤيد مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 الذى عرض علينا ، والذى نشعر انه سيمثل ، ان اعتمد ، تطورا هاما في طريق الحل النهائي لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) .

Digitized by UNOG Library

السيد كينونس اميزكويتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد شهد القرن العشرون انهيار احدى أشد السمات خزيا في حياة الانسان : وهي الاستعمار. ان غواتيمالا كانت بلدا مستعمرا وتستطيع أن تقدر الحرية والاستقلال . اننا نعتقد انه من الضرورى ، قبل أن نشير الى مضمون مشروع القرار الذى قدمته ٢٠ من بلدان أمريكا اللاتينية أن نذكر بوضوح التزامنا بالسلم وبمناهضة الاستعمار . ولقد أخذت غواتيمالا في الاعتبار ثلاثة مبادىء أساسية في تأييد مشروع القرار . الأول ، ان القانون الدولي يعترف بالاحتلال كمبرر للحصول على الأراضي . وتقول المملكة المتحدة بأنها حصلت على جزر مالفيناس عن طريق الاحتلال ، وبالتالي فانها حصلت على السيادة عليها . ولكن ذلك الاحتلال كان بعد الاحتلال الاسباني ، وشعوب أمريكا ترى بأن الاحتلال الوحيد للأراضي المسموح به هو احتلال أراض لا تنتسب قانونا لدولة أخرى .

ان مبدأ السلامة الاقليمية يجب الحفاظ عليه . وينبغي أن نشير الى الحقيقة التاريخية أن الأرجنتين حصلت على مالفيناس وفقا لمبدأ خلافة الدول .

والمبدأ الثاني هو انه عندما يكون هناك اقليم محتل ومحتفظ به بالقوة فلابد من أن تحمى مصالح سكان الاقليم المحتل وليس رغباتهم . ان سكان الدولة المستعمرة لا يمكن ولا ينبغي أن يكون سكان الدولة الاستعمارية هم الذين يمارسون حق تقرير المصير. ان سكان جزر مالفيناس هم في الغالب من أصل بريطاني ومن جنسية بريطانية .

والمبدأ الثالث هو اننا نعتقد بما ورد في الفقرة ١ من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة حول التسوية السلمية للمنازعات واننا نؤكد عليه .

ان كثيرا من الحجج التي طرحت على هذه الجمعية بشأن مسألة مالفيناس كانت شاملة وصحيحة . ولن أطيل الحديث عنها حتى لا يضيق صدر الممثلين . وأود أن أشير فقط الى اثنتين من هذه الحجج . الأولى هي المتعلقة بتقرير المصير للشعوب . ان هذا المبدأ الذى يعد أساسيا في عملية تصفية الاستعمار لا يمكن أن تكون له قيمة مطلقة تفوق مبدأ سلامة الأراضي . وعلى الرغم من أن من الحقيقي أن هناك عملية يتحول بمقتضاها تقرير المصير الى سيادة فان تطبيق حق تقرير المصير على كل المجموعات والحالات يمكن أن يؤدى بنا الى الفوضى . وعلى سبيل المثال ، ان تطبيق حق تقرير المصير على مجموعات انفصالية

Digitized by UNOG Library

يعتبر بوضوح مساسا بسيادة الدولة ، أو سيادة مناهضة للدولة . ان تأييد مبدأ تقرير المصير لا يجب أن تكون له الأسبقية على الدولة والسلامة الاقليمية . ولا يمكن أن نسمح بتطبيق تقرير المصير على المجموعات الانفصالية أو على أقاليم تكون السيادة عليها محل نزاع ، لأننا اذا فعلنا كذلك ، فان تقرير المصير سينطوى على الفوضى الحقيقية بدلا من تقرير المصير الحقيقي . ان غواتيمالا استرعت الانتباه الى هذا المبدأ في الجلسة الـ ٩٤٥ للجمعية العامة بتاريخ ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٠ وفي الجلسة الـ ٩٤٧ ، بتاريخ ١٤ كانون الأول /ديسمبر من نفس العام . وفي كلتا الجلستين نوقش القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وقيل ما يلي :

" تبعا لهذا ، فان وفد بلادى يرى أن القرار الذى اعتمد لن يؤثر على الأراضي التي مازالت محل نزاع أو مطالبة " . (A/PV.947 ، فقرة ٦٨)

ولقد وافق جميع الممثلين في هاتين الجلستين على أن الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تغطي هذه الحالات عندما ذكرت بأن أية محاولة ترمي الى التقويض الجزئي أو الكامل للوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لبلد تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا ، أود أن أشير الى بيان ممثل المملكة المتحدة انه في سياق هذا الاقتراح ، ان كلمة مفاوضات لها وزن كبير وأهمية بالغة ، لأن الأرجنتين قالت ان المفاوضات هي لتحقيق نتيجة واحدة فقط ؛ نقل الجزر من جانب بريطانيا العظمى ، وان المفاوضات تعني المناقشات حول اليوم الذى سيحصلون فيه على السيطرة على الجزر . وانني أعجب لماذا لم تذكر المملكة المتحدة نفس البيان في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ عندما اعتمد القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، وهو قرار حثت فيه الأمم المتحدة المملكة المتحدة والأرجنتين على مواصلة المفاوضات . ان ذلك القرار قد اعتمد دون أى صوت معارض مع امتناع بريطانيا العظمى . واذا كان مشروع القرار المقدم من ٢٠ من بلدان امريكا اللاتينية يحث الأطراف على التفاوض حول موضوع السيادة ، فذلك بسبب الرغبة في أن تجرى المفاوضات حول السبب الرئيسي للنزاع . فلسنا نريد أن ندعوهم للقاء لمناقشة موضوع ارتفاع الأمواج في مالفيناس أو

Digitized by UNOG Library

حول ظروف المناخ هناك . ان ممثل المملكة المتحدة لا يمكن أن يحكم مسبقا على نتيجة المناقشات ؛ هناك بدائل كثيرة يمكن أن تبرز من خلال المحادثات ونأمل أن يتم التوصل الى صيغة تنقذ الموقف .

وليس من الممكن أن ينتشر النظام الاستعمارى المحتضر ، وأن يمكّن دولة أن تفرض رغباتها وأن ترفض التفاوض مع بلد من أمريكا اللاتينية لا يناصر فحسب مبادىء القانون ولكن يناصر كذلك مبادىء العدالة والأخلاق والقانون الطبيعي . ويتعين على الأمم المتحدة ، ومن خلالها يتعين على المجتمع الدولي ، أن تضمن أن مبادئها ليست حبرا على ورق وانه لكي تحتفظ البلدان بايمانها بهذه المنظمة يجب أن نظهر أن العدالة الدولية موجودة .

ان المدافع قد صمتت وحان الوقت ليتكلم العقل والعدالة .

Digitized by UNOG Library

السيد سريشيراث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان المسألة المعروضة أمام الجمعية العامة في هذه المرحلة لها أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي ، نظرا لأنها تتعلق بآثار الاستعمار بعد عشرين عاما من اعتماد الأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. الا أن الوضع الاستعماري في هذه الحالة ، على وجه الخصوص ، له طبيعة خاصة اذا قورن بالأقاليم المستعمرة الأخرى .

ان اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، التي بحثت مسألة جزر مالفيناس لأول مرة في عام ١٩٦٤ ، خلصت الى وجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على الجزر ، ودعت الطرفين الى اجراء مفاوضات حول السيادة . وعلاوة على ذلك قررت اللجنة أن حق تقرير المصير لا ينطبق في هذه الحالة .

وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الصادر في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥ على نتائج وتوصيات اللجنة الخاصة ، ودعت الطرفين الى المضي في المفاوضات مع مراعاة أحكام وأغراض الميثاق واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة علاوة على المصالح المشروعة لسكان الجزر . وبالاضافة الى ذلك ، فان البيان المشترك الصادر عن الطرفين في شهر نيسان /ابريل ١٩٧٧ أشار الى كل هذه النقاط .

الا أن السبب الرئيسي للنزاع انما يكمن في أن الأرجنتين ، التزاما منها بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها ، تود أن تتفاوض بشأن اعادة سيادتها على جزر مالفيناس ، بينما نجد أن المملكة المتحدة ترفض أن تتفاوض حول السيادة على الاقليم مواجهة المشكلة من وجهة نظر تقرير المصير . وقد أدى عدم تحقق أى تقدم فعلي في المفاوضات بالجمعية العامة الى الاعراب عن قلقها العميق ، في قرارها ٣١٦٠ (د - ٢٨) الصادر في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ ، وتكرار مناشدتها لكلا الطرفين للبدء دون تأخير في المفاوضات بغية انهاء الحالة الاستعمارية .

ورفض المملكة المتحدة المستمر لمتابعة المفاوضات حول مسألة السيادة بذريعة الدفاع عن مبدأ تقرير المصير للشعوب انما يوضح انها لا تريد أن تتخلى عن قبضتها على

Digitized by UNOG Library

جزر مالفيناس . ان هذا التعنت البريطاني قد أدى الى تدهور مطّرد في العلاقات بين البلدين ، وأدى الى اندلاع نزاع دموى مسلّح قبل شهور قليلة في منطقة جنوب الأطلسي ووضع قارة امريكا اللاتينية في حالة من التوتر مهددا بشكل خطير السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا السياق ، يود وفد بلادى أن يشيد بالسيد خافيير بيريز دى كوييار ، الأمين العام ، على تفانيه وجهوده الدؤوبة في السعي الى ايجاد حل سلمي للنزاع .

وأقل ما يقال بأنه مما يثير الدهشة أن نرى في نهاية القرن العشرين دولة أوروبية رئيسية وعضوا دائما في مجلس الأمن تستخدم في هذا النزاع اسطولها الجبّار وقوة كبيرة هامة ضد دولة نامية من أجل اعادة وضع استعمارى بال على اقليم في قارة يبعد أكثر من ١٠٠٠٠ كيلومتر عن سواحلها ، منتهكة بذلك مبادئ الميثاق والمعايير الدولية الخاصة بعدم التدخل . وفضلا عن ذلك ، استفادت تلك الدولة ، في هذه المعركة اللامتساوية وغير المتكافئة ، من مساعدة حليفها الأساسي في العالم الجديد ، وهو أيضا عضوا دائم في مجلس الأمن قام في الماضي ، بالاضافة الى ذلك ، بنشر مبدأ مونرو ، ناهيك عن المقاطعة الاقتصادية وممارسات الحظر الأخرى من جانب بعض البلدان الغربية ضد الأرجنتين . وقد أدى كل هذا بالمملكة المتحدة الى السعي لحل هذه المشكلة عن طريق تحقيق النصر العسكرى ، الذى تبيّن انه باهظ التكلفة .

ومما هو خطير في هذا الشأن ، خاصة فيما يتعلق بالدول الأمريكية الأخرى ، حقيقة أن الولايات المتحدة وقفت الى جانب المملكة المتحدة ، بينما كان ينبغي عليها ، بمقتضى معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية ، أن تدافع عن القارة الأمريكية ضد أية هجمة أو تدخّل من خارج هذا النصف من الكرة الأرضية .

وعندما ندرس الوسائل والموارد التي سخّرتها المملكة المتحدة لخدمة هذا النزاع المسلّح من أجل الحفاظ على بقايا امبراطوريتها الاستعمارية ، وعندما نرى استخدام حق الفيتو المزدوج من قبل هذه الدولة وحليفها الرئيسي الأمريكي في مجلس الأمن بتاريخ ٤ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ضد مشروع قرار يهدف الى وقف اطلاق النار ويضمن التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وعندما نتمعن في الحظر الاقتصادى والعسكرى ضد

Digitized by UNOG Library

الأرجنتين الذى أقره بالاجماع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ، فاننا نرى أنه بالاضافة الى رغبة الدولة القائمة بالادارة في الاحتفاظ بمزاياها ، القائمة على نظام دولي بال ، وعدم انصاف وتفرقة واستغلال ، هناك سبب آخر أكثر أهمية وأكثر دهاء يشكّل جزءا من الاستراتيجية العالمية للدوائر الاستعمارية والعسكرية في منظمة حلف شمال الأطلسي . هذا السبب هو تحويل جزر مالفيناس الى قاعدة عسكرية في جنوب الأطلسي ، شأنها شأن قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندى . لأن جزر مالفيناس تتحكم ، مثل جزر دييغو غارسيا الواقعة على مفترق طرق الملاحة البحرية في المحيط الهندى ، في الطريق البحرى لمضائق ماغيلان وكيب هورن . وبوضع قاعدة في جزر مالفيناس ، فان هذه الدوائر الاستعمارية والعسكرية تأمل في السيطرة على أكبر جزء من محيطات العالم . وفي هذا السياق ، يشكّل الوضع الحالي لجزر مالفيناس تهديدا مستمرا لسلم وأمن البلدان الواقعة في هذا النصف من الكرة الأرضية .

ان سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس ، في نظر بلادى ، أمر لا جدال فيه . وبالتالي ، فان بلادى ، مع بلدان أخرى في حركة عدم الانحياز ، ما برحت تؤيد حق الأرجنتين في استعادة سيادتها على الجزر .

وبالاضافة الى ذلك ، ضمّت بلادى صوتها على الدوام ، في حركة عدم الانحياز فضلا عن الأمم المتحدة ، الى البلدان الأخرى في مناشدة المملكة المتحدة اتباع سبيل المفاوضات مع الأرجنتين بغية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع بينهما .

Digitized by UNOG Library

تشارك بلادى دول أمريكا اللاتينية قلقها بشأن استمرار الموقف الاستعمارى في نصف الكرة الذى تقع فيه هذه البلدان مع تواجد الأسطول البريطاني والمناخ السائد بعدم الأمن والتوتر .

يود وفد بلادى أن يؤكد من جديد تضامن شعب لاو مع شعب الأرجنتين ومع شعوب أمريكا اللاتينية الأخرى في كفاحها لوضع حد للوجود الاستعمارى الغاشم في جزر مالفيناس ، ولمنع بقائه هناك .

بهذه الروح ، يؤيد وفد بلادى تأييدا تاما مشروع القرار (A/37/L.3/Rev.1) المقدم من جانب عشرين من بلدان أمريكا اللاتينية ، والذى يدعو كلا الطرفين الى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن في ظل المساعي الحميدة للأمين العام بغية التوصل الى حل سلمي لمسألة جزر مالفيناس .

لا يزال وفد بلادى مقتنعا أنه بغير مفاوضات تجرى بحسن نية بين الأطراف المعنية وفي اطار الأمم المتحدة ، وبمقتضى القرارات والمقررات ذات الصلة ، وبما يحقق المصالح المشروعة للسكان المحليين ، لن يمكن التوصل الى حل عادل منصف للنزاع .

السيد نارخو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الأحداث التي وقعت هذا الربيع في جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب الأطلسي ، تعدّ - من جوانب كثيرة - على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي . وقد أوضحت تلك الأحداث - مرة أخرى - الحاجة الملحة الى الاستئصال التام - مرة واحدة وللأبد - لآخر آثار الاستعمار . كما انها أوضحت تماما كيف تكون المحافظة على أصغر الممتلكات الاستعمارية وأبعدها خطيرة على قضية السلم والأمن الدوليين .

كنتيجة للعمل المسلّح الذى قامت به بريطانيا العظمى بغرض استعادة الوضع الاستعمارى على جزر فوكلاند (مالفيناس) ، فان السلم والأمن في منطقة أمريكا اللاتينية ، بل في العالم كله أصبحا مهددين بصورة خطيرة . وان المجتمع الدولي يجد نفسه في مواجهة انتهاك صارخ لروح ومبادئ ميثاق منظمتنا ، ومنها المبادئ الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات .

Digitized by UNOG Library

لقد أوضحت حرب فوكلاند أيضا أن الدول الاستعمارية تستخدم جميع الوسائل للحفاظ على أوضاعها في هذه المنطقة ، أو تلك ، من العالم .

ان المغامرة الاستعمارية التي قامت بها بريطانيا العظمى ، وأيضا الدعم الذى مدّتها به الولايات المتحدة وبلدان أخرى قد كشفا مرة أخرى عن جوهر السياسات الامبريالية العدوانية للدول الغربية تجاه بلدان العالم الثالث . وعندما تقوم هذه الدول الغربية باتباع سياساتها هذه ، فانها تولي اهتماما كبيرا لاستخدام القوة للدفاع عن مصالحها الأنانية الضيّقة . وفي هذه القضية المحددة ، فاننا نواجه - أولا وقبل كل شئ - الحسابات العسكرية والاستراتيجية واسعة المدى للدول الامبريالية والفائدة التي تعود عليها نتيجة حصولها على وضع جغرافي مميز في منطقة الأرخبيل .

وفي هذا الصدد ينبغي علينا أن نؤكد بصفة خاصة ، على الطبيعة الخطيرة لخطط مدّ نطاق نفوذ منظمة حلف شمال الأطلسي الى جنوب الأطلسي بكل ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لقضية السلام والاستقرار في المنطقة .

تقيم جمهورية منغوليا الشعبية موقفها على حقيقة أن مسألة السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) هي احدى المسائل التي تترتب على الماضي الاستعمارى ، وينبغي أن تحل بالطرق السلمية ، ووفقا للقرارات المتكررة للأمم المتحدة .

وكنتيجة لهذا ، فان وفد منغوليا يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/37/L.3/Rev.1) المقدم من جانب عشرين من بلدان أمريكا اللاتينية .

السيد كرافتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أيدت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المبادرة المقدمة من عشرين من دول أمريكا اللاتينية بشأن تضمين جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بندا بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ، كما أيدت مناقشتها في الجلسات العامة . وعندما فعلنا هذا ، لقد بنينا هذا التأييد على أساس الموقف المبدئي الثابت للبلدان الاشتراكية بشأن مسائل تصفية الاستعمار ، والقضاء على آخر آثار الاستعمار بشكل نهائي وتصفيتها أيا كان شكلها .

Digitized by UNOG Library

من الواضح أن لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) طبيعة استعمارية . لقد تحوّلت جزر مالفيناس الى مستعمرة تابعة لبريطانيا العظمى عن طريق القوة المسلحة منذ ١٥٠ سنة مضت في كانون الثاني /يناير عام ١٨٣٣ . ولم تقبل الأرجنتين أبدا استعمار هذه الجزر ، على الرغم من أن كفاحها مع بريطانيا العظمى بشأن هذا الاقليم لم يكن متكافئا . وابتداء من ١٩٦٤ ، بدأت اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ، والجمعية العامة ، دراسة هذا الموضوع .

ولحوالى عشرين عاما ، تم التأكيد بصفة دائمة في الأمم المتحدة على أن أحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ذات صلة وقابلة للتطبيق على أراضي جزر فوكلاند (مالفيناس) أيضا وان القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الذى اعتمد في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥ بأغلبية ساحقة وبغير اعتراض أكد الحاجة الى تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٠ ، الذى يشير الى الرغبة الملحة للشعوب في وضع حد للاستعمار أينما كان وفي جميع مظاهره ، والذى تعتبر مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) واحدة منها .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اذ ترقب النزاع بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى ، فيما يتعلق بالسيادة على الجزر ، فقد طالبت حكومتي هذين البلدين بأن يشرعا دون تأخير في اجراء مفاوضات بغية ايجاد حل سلمي للمشكلة . وقد كررت الجمعية العامة في أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، على التوالي مطالبتها بحل سياسي سلمي للمشكلة .

ومع ذلك ، فانه لأمر ذو مغزى ، أن صوتت بريطانيا العظمى في ١٩٧٦ ، ضد مشروع القرار ٣١/٤٩ ، وواضح انها ، انما فعلت ذلك كي تعرب عن امتنانها لاستمرار الجهود التي بذلتها حكومة الأرجنتين ، وفقا لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة ، لتسهيل عملية تصفية استعمار الجزر . ومن ثم ، فان مسؤولية الوضع الذى نجم في جزر فوكلاند ، وفشل الجهود الرامية لتسوية النزاع بالوسائل السلمية انما تقع بالكامل على عاتق المملكة المتحدة ، التي عارضت بضراوة استعمارية قاتلة ولعدة سنوات ، تنفيذ مقررات الأمم المتحدة الخاصة بتصفية استعمار الاقليم . هذا ، وهذا وحده ، هو السبب الحقيقي لعدم حل النزاع ، مما أدى - بالتالي - الى الأحداث المأساوية التي وقعت في الصيف الماضي .

لقد كانت الطموحات الامبريالية لبريطانيا العظمى ، على وجه التحديد ، هي التي أدت بها الى أن ترسل جيشها وأسطولها وقوتها الجوية على بعد آلاف الأميال من أراضيها ، لشن حرب واسعة النطاق ضد الأرجنتين ، بما أسفرت عنه من خسائر جسيمة في الأرواح . ان هذه السياسة الاستعمارية المتجددة ، انما تشكل تحديا صريحا للمجتمع الدولي ، الذى أدان الاستعمار بصورة غير مشروطة واستنكر أعماله بوصفها انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها ، وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان بريطانيا العظمى لم يكن بامكانها أن تتحدى قارة أمريكا اللاتينية بأسرها ، بهذا القدر من الوقاحة ، مالم تكن قد حظيت هذه الحرب أولا بتأييد حليفتها وشريكتها في منظمة حلف شمال الأطلسي ، أى الولايات المتحدة الأمريكية . اذ أن المغامرة العسكرية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة ضد الأرجنتين ، من نفس نوع " التحالف الاستراتيجي " القائم بين الولايات المتحدة واسرائيل ، وبين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا .

Digitized by UNOG Library

ان الولايات المتحدة في تأييدها غير المشروط للمملكة المتحدة ، كانت تواصل - كمـــا لا تزال تواصل في هذا النزاع - خدمة مصالحها الأنانية ، التي تقوم أساسا على مد نطاق عمل حلف شمال الأطلسي الى منطقة جنوب الأطلسي . ويظهر تحليل الأحداث بجلاء تام أن الامبريالية الامريكية انما تستخدم النزاع الانكليزي - الأرجنتيني بتصميم عنيد من أجل أن تمد وجودها العسكري المستمر الى منطقة أخرى من المعمورة . وقد انعكس ذلك بصورة مقنعة تماما في مختلف المخططات الـــتي قدمت لتسوية النزاع بين المملكة المتحدة والأرجنتين ، والتي اقترحها البيت الأبيض في واشـــنطن ، والتي تعكس تماما الرغبة في وضع الجزر تحت ادارة ثلاثية بمشاركة ملزمة للولايات المتحدة . ويجرى في الوقت الحالي ، اعداد الخطط في لندن وواشنطن ، لتغطية هذا الهدف ، باستخدام نوع من قوات صيانة السلم الدولية في جزر فوكلاند ، والتي قد ترقى الى تحويل الجزر الى قاعدة بحريـة لحلف شمال الأطلسي .

ووفقا لما تذكره التقارير الصحفية ، يجرى العمل على قدم وساق بالقرب من " ستانلي بورت " لاقامة ميناء جوى يستقبل أى نوع من الطائرات بما فيها طائرات الفانتوم المقاتلة ، وقد بدأ بالفعـل ارسال هذا النوع من السلاح الهجومي الى الجزر . وكما ذكرت صحيفة " واشنطن بوست " فـــي عددها الصادر في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، " أن أول طائرة فانتوم أسرع من الصوت للسلاح الجوى الملكي ، قد وصلت الى فوكلاند يوم الأحد " . هذا حيث يقيم هناك - وفقا لبيانـــات وزارة الدفاع - ثلاثة آلاف جندى من الحامية العسكرية للمملكة المتحدة . كل هذا يعكس البرنامج النشط لاضفاء الصبغة العسكرية على حزر فوكلاند ، مما لا يمكن الا أن يثير قلق المجتمع الدولي ويؤدى الى التوتر الدولي . ان تغلغل نفوذ حلف شمال الأطلسي الى جنوب الأطلسي لمحفوف بأخطر الآثـار على أمريكا اللاتينية ، بل وعلى السلم والأمن الدوليين ككل .

ويشعر وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأن مشكلة فوكلاند لا تزال واحدة مـــن مشاكل تصفية الاستعمار ، التي يجب أن تحل على أساس القرارات والمقررات ذات الصلة للأمـــم المتحدة . اننا نقيم موقفنا في تناولنا للأحداث في جنوب الأطلسي وغيره من مناطق العالم الأخرى ، على أساس الحاجة الى القضاء على بؤر التوتر الموجودة والحيلولة دون ظهور بؤر جديدة منهـــا ، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

Digitized by UNOG Library

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اذ يعرب عن قلقه ازاء التطور الخطير للأحداث في جزر فوكلاند (مالفيناس) ، وفيما يتعلق بهذه القضية ، فانه يدين استخدام القوة من جانب بريطانيا العظمى ، ويطالب ببذل جهود فورية لتسوية النزاع الانكليزى الأرجنتيني عن طريق المفاوضات في اطار عمل الأمم المتحدة وعلى أساس مقرراتها ذات الصلة .

السيد روسالس ريفيرا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : تنظر الجمعية العامة مسألة جزر مالفيناس ، نتيجة لطلب ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ، التي أدركت أن النزاع حول هذه الجزر - الذى يضم بطلين رئيسيين هما المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وجمهورية الأرجنتين - كان حدثا أثر بصورة خطيرة على الحياة الدولية في عام ١٩٨٢ .

لقد كان موقف السلفادور بشأن هذه المسألة واضحا باستمرار ، ولقد أعربنا عنه في منظمة الدول الأمريكية ، وكذلك في محافل وأجهزة عديدة تابعة للأمم المتحدة . وبالنسبة لنا ، فان هذه الحالة ، هي حالة من حالات الاستعمار يجب أن تستعيد فيها الأرجنتين كامل سيادتها على الجزر ، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) .

Digitized by UNOG Library

ان الحجج القانونية كثيرة وكافية منذ كانت الجزر تحت الاحتلال الاسباني . ومن هنا يأتي التضامن الثابت من امريكا اللاتينية ازاء هذه المسألة . انها ليست محاولة أو نزوة وليست أيضا ارتباطا بتحالفات هي بطبيعتها عارضة . بل على العكس ، فان هذا يفسر لماذا شاركت دول أمريكا اللاتينية في تقديم مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 ، واعترفت بسيادة الأرجنتين على الجزر المذكورة ، وتعتبر أن هذا مرتبط اليوم بوحدة أراضيها . ان التصويت وتوافق الآراء حول هذا الموضوع في الماضي في الجمعية العامة كما اتضح في القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و٣١/ ٤٠ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، يعتبر شاهدا واضحا لمشاعر المجتمع الدولي حول هذا الموضوع .

مع ذلك ، فانه من أجل الحد من الخسارة التي تسبب فيها هذا النزاع ليس فقط على الطرفين الرئيسيين المتحاربين ، بل أيضا في اطار التطوير الطبيعي للعلاقات الدولية ، الذى يتطلب كشرط أساسي القضاء على معاقل الاستعمار في العالم ، وفي هذه الحالة في نصف الكرة الأمريكية والمعاقل التي يمكن أن تظل قائمة بمعتقدات بالية ضد تقرير مصير للشعوب ، فان الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار لم ترغب في تقديم مشروع قرار يؤكد فقط الحق المشروع والعادل لجمهورية الأرجنتين ، بل انها ركزت ، بدلا من ذلك ، واقتصرت على أن تطلب الى الحكومتين المعنيتين مباشرة استئناف المفاوضات بهدف منطقي وهو التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل سلمي للنزاع حول السيادة على جزر مالفيناس ، كما تطلب من الأمين العام أن يقوم من جديد بمهمة للمساعي الحميدة بغية مساعدة الأطراف في المفاوضات .

اذا ما قارنا الاعتقاد الثابت والراسخ القائم على حسن النية وهيكل الأحداث التاريخية التي تشكل جزءا من ضمير شعوب قارتنا مع الطلب المتواضع الذى ورد في مشروع القرار المعروض علينا الآن فاننا نستخلص نتيجة واحدة وهي أن طلب الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار هو في الأساس نداء من القلب من أجل السلم عن طريق الوسيلة التي أوصى بها القانون الدولي في حالة المنازعات بين الدول ، وهي بالتحديد المفاوضات . ان هذه المفاوضات لا يحكم على نتائجها مسبقا . ولهذا ، فاننا مقتنعون بأن اعتماد هذا المشروع وبأن تحرك المملكة المتحدة بالتالي في هذا الاتجاه سوف يحقق نتائج مثمرة تخدم التقارب المناسب بين الأطراف ، رغم مواقفها السياسية المتعارضة التي تغذى عدم الرضا والشك ، وسوف يعمل على تهدئة المشاعر التي ثارت بسبب المواجهة العسكرية الأخيرة .

Digitized by UNOG Library

وعندما نسلك هذا الطريق من أجل السلام ، ألا يجب في رأى وفد بلادى ، أن نترك للأمين العام الحكم السليم ، وهو الذى بلمساته الطيبة وخبرته الدبلوماسية وواقعيته في تقييم الأوضاع ، يمكن أن يعطي دفعة ضرورية ، تمكنه على ضوء ميثاق هذه المنظمة من الوفاء بأحد المهام الأكثر شرفا التي كلف بها . وبطبيعة الحال ، من أجل القيام بهذه المهمة ، من الضرورى أن تبدى كل من الدولتين الرغبة في التعاون . وتأمل السلفادور أن يتحقق هذا التعاون . ولقد أكدت لنا الأرجنتين هذا .

السيد غونزاليس أرياس (باراغواى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان تقليد بلدى السلمي الطويل ، فضلا عن مشاعر التضامن مع الدول الصديقة ، قد ألزما وفد بلادى بأن ينضم الى الدول التي تقدمت بالتماس ادراج بند مسألة جزر مالفيناس ، وايضا الى الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 .

وكعضو مؤسس للأمم المتحدة ويحترم المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق منظمتنا ، فاننا نشعر بمسؤولية وواجب المشاركة في هذا الموضوع بغية الاسهام في البحث عن حل سلمي لنزاع بين دولتين تربطنا بهما أفضل علاقات الصداقة والتعاون .

وكما هو معروف ، فان الأمم المتحدة بدأت بحث هذا البند في ١٩٦٥ خلال الدورة العشرين للجمعية العامة من أجل حل النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بالوسائل السلمية كما يبدو من الأحكام التي صيغ بها قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) .

عندما أخذت بعض الفقرات في القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) مبادئ تم النص عليها في القرار ١٥١٤ (د-١٥) والمعروف بأنه الأساس في مسألة تصفية الاستعمار ، فقد ظهر جليا أن مبدأ حق تقرير المصير لا ينسحب على النزاع الخاص بجزر مالفيناس ، اذ أن هذه الجزر تعتبر أقاليم محتلة ، وبالتالي فان مبدأ وحدة الأراضي هو العامل الأساسي رغم أن الأحكام ، يجب بالطبع ، أن توضع من أجل حماية مصالح سكان الجزر البريطانيين .

Digitized by UNOG Library

ان نفس حجج ومقاصد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) هي التي أوحت بمشروع القرار المطـــروح علينا اليوم من قبل عشرين دولة من امريكا اللاتينية .

ان مشروع القرار هذا محاولة للابقاء على توازن مصالح كلا الطرفين ، والشروع في مفاوضات في ظل المساعي الحميدة للأمين العام بغية التوصل الى حل سلمي لوضع صعب مر عليه قرن ونصف من الزمن . انه لا يحاول أن يفرض حلولا مناقضة لمبادئ الميثاق ، ويفسح مجالا واسعا للتفاوض حول كافة الجوانب الرئيسية للمشكلة بنفس الشكل الذى أثيرت به منذ ١٩٦٥ . ليس هناك شك في أننـــا نتناول مشكلة لا تتعلق بتقرير المصير ، بل هي نزاع يتعلق بالأراضي بين دولتين . والدليل علـــى ذلك هو اعتماد القرارين ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٣١/٤٩ في ١٩٧٦ ، اللذين تم اعتمادهما بتوافـــق الآراء .

Digitized by UNOG Library

ان الحقائق التاريخية المتعلقة بملكية جزر مالفيناس معروفة لنا جميعا ، ولن أحاول أن أدخل في تحليل تفصيلي عنها ، رغم أنها واضحة من خلال السياق العام للمفاوضات .

ولا يوجد أى محاولة الآن لتغيير الأسس التي تمت عليها المفاوضات منذ البداية ، ولا أن نقبل في أن يعوض مرور الوقت عن القصور المبدأى لحجة أحد الأطراف . ان بلادى لا تعترف أبدا باستخدام القوة أو بالاحتلال العسكرى كوسيلة لاكتساب الأراضي . ولا يمكن لمرور الوقت أن يغير من الطبيعة غير الشرعية لمثل هذا العمل . ان قبول مثل هذه الأعمال سيكون بمثابة فرض أوضاع استعمارية ، اذا نحن قبلنا بها سنكون متنكرين للمعنى الحقيقي للقرار ١٥١٤/١٥ ، الذى ببعده وترجمته ، ويجب أن أكرر ، قد جاء واضحا في ممارسة الأمم المتحدة ، ليس فقط في حالة جزر مالفيناس ، ولكن في حالات أخرى مشابهة أيضا .

اننا نعتقد باخلاص انه يمكن للمفاوضات أن تقدم حلولا ايجابية ، ونحن على ثقة من نضج البلدين المشتركين في هذا النزاع . ان الدرس القاسي الذى تمخض عن هذه المواجهة العسكرية في جنوب الأطلسي ، لابد من أن يساعدنا على أن نفهم ، بشكل حاسم ، بان استخدام القوة لا يجلب ولا يمكن أن يجلب حلولا عادلة أو نهائية .

ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا من قبل كل الأعضاء في منظمتنا ونناشدهم بذلك لأننا بهذا سنكسب المعركة من أجل السلام .

السير ريتشاردسون (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان القضية المعروضة أمام الجلسة العامة للجمعية العامة ، هي قضية جزر فوكلاند (مالفيناس) . وقد تم اعداد وتقديم مشروع القرار حول الموضوع من جانب بعض زملائنا من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، وفي ملاحظاتي سوف أركز على هذا المشروع (A/37/L.3/Rev.1) .

قبل تقديم مشروع القرار ، دعا زملاؤنا وفد جامايكا ووفودا أخرى لدراسة النص بغية تحديد اذا ماكنا في موقف يسمح لنا بتأييده . ان مشروع القرار هذا يتم بحثه في الأمم المتحدة . لذلك فان الحقيقة الأولى ذات الصلة ببحثه هي حقيقة أن الأمم المتحدة ولعدة سنوات قد اعتبرت جزر الفوكلاند اقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي تقوم المملكة المتحدة وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق بموافاة اللجنة المختصة بالأمم المتحدة بالتقارير السنوية عن هذا الاقليم . لذلك اذا كانت الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقبل في أي وقت بأن هذا الاقليم لم يعد اقليما تستعمره المملكة المتحدة ، فاننا لابد وأن نتوقع اما حكما من المحكمة أو اتفاقا بين أطراف الخلاف التي سعت لتسوية المسألة . لكننا لا نرى مثل هذا الحكم أو الاتفاق .

ووفقا لمعلوماتي فان طرفي الخلاف قد وافقا على موضوع المفاوضات التي ينبغي عقدها بينهما .

ولقد رأينا البلاغ المكتوب الذى صدر في عام ١٩٧٧ ، من جانب المملكة المتحدة والأرجنتين والذى تم الاتفاق فيه على أن المفاوضات بينهما ينبغي أن تتعلق : "بالعلاقات السياسية في المستقبل بما في ذلك السيادة" . (A/32/110 ، ص ٢٠) وتم الاتفاق أيضا على أن تقوم المملكة المتحدة بالتشاور مع سكان الجزر بغية امكانية عكس رغباتهم أثناء سير المفاوضات .

ان مثل هذه المفاوضات التي كان يفترض أن تتقدم قد توقفت من جراء الأعمال العدوانية التي بدأتها الأرجنتين . وفي هذه الاشتباكات أزهق الكثير من أرواح الشباب ، ونجمت نفقات باهظة من جانب الأرجنتين وبريطانيا .

ولا بد لمقدمي المشروع أن يدركوا أن اللجوء الى القوة ، الذى تتحمل الأرجنتين المسؤولية عنه في بداية العام عندما عكرت جو السلم ، ورفضت دعوة مجلس الأمن لها بوقف الاشتباكات الحربية ، لابد وأن يضر بشكل خطير بقضيتهم المعروضة أمام الأمم المتحدة .

ان جامايكا تضطر أن تحيط علما بحقيقة مفادها أنه من الصعب على سكان جزر الفوكلاند ، علاوة على أنه من الصعب على حكومة المملكة المتحدة استئناف المفاوضات على الفور وكأن شيئا لم يحدث في شهرى آذار/مارس و نيسان/ابريل ، من هذا العام . ان وفد جامايكا لذلك تقدم بمناشدة لكل زملائنا مقدمي مشروع القرار بتأجيله لعام واحد ، بأمل أن يوفر ذلك الوقت لمشاعر التوتر التي أثيرت نتيجة الأعمال العدوانية ، لكي تنحسر وتهدأ ، ولكنهم لم يمتثلوا لمناشدتنا . وهم الآن يلتمسون سلطة الجمعية العامة لدعوة للطرفين لاستئناف المفاوضات .

ووفقا للغة المشروع ، فان الأرجنتينيين يبدون وكأنهم يعتبرون أنه قبل أن تبحث حقوق أو رغبات سكان الجزر بشكل جدى ، لابد من بحث مسائل سابقة مثل ما اذا كانت الأراضي التي يقطنوها الآن أرجنتينية أم لا . ان وفد جامايكا قد تقصى هذه القضية من محكمة العدل الدولية ، ولم يتلق أية اجابة واضحة أو غامضة .

Digitized by UNOG Library

ويتعين على جامايكا التعبير عن الامتنان لأنه قد تم ادخال بعض التعديلات على المشروع استجابة لأوجه قلق أعرب عنها مقدمو المشروع . ولسوء الحظ فان التعديلات لم تكن كافية . وربما لو توفر لنا الوقت لكان بمقدورنا أن نتحدث أكثر من ذلك ، ولكان من الممكن الاتفاق على المزيد من التغييرات التي كان من شأنها أن تلبي رغبات وفد بلادي .

أما بالنسبة للمشروع المطروح أمام الجمعية الآن ، فهو لا يوضح بعد أن الاهتمام الجوهري للأمم المتحدة ينبغي أن يتصل برفاهية شعب جزر الفوكلاند (مالفيناس) ، في المستقبل ، وان جامايكا سوف تتقاعس عن مسؤولياتها ازاء هذا الشعب اذا ما صوتنا لصالح النص الحالي .

ان جامايكا تشعر أيضا بالارتياح للحرص على ضمان ألا يؤدي مشروع القرار الى تشجيع بلدان أخرى لديها منازعات اقليمية في المنطقة للجوء الى القوة على أمل تحقيق منفعة لجانبها في النزاع بهذه الكيفية .

واننا نعلم بأن الأمين العام سيكون على استعداد لتهيئة مساعيه الحميدة في أسرع وقت ممكن لانه يدرك بأنه بتدخله هذا سوف يكون عونا لأطراف هذا الخلاف . وطالما أننا نعتبر أنه من الجوهري لمستقبل سكان هذه الجزر تسوية الأمر دونما تأخير ، فاننا نشترك في مناشدة الطرفين لاستئناف المفاوضات بأسرع وقت ممكن اذا ما سنح لهما بذلك . ان وفد جامايكا لذلك لن يصوت ضد مشروع القرار ؛ بل سيمتنع ببساطة اذا ما تم التصويت عليه .

ويحدو جامايكا الأمل الصادق ، بأن يستمر طرفا الخلاف في سعيهما بشكل سلمي ، وبكل ضبط النفس الضروري لايجاد حل لمشكلة جزر فوكلاند . ونود أن نؤكد لهم أقصى درجات استعدادنا للتعاون لتسهيل التوصل الى هذا الحل بأي شكل ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

Digitized by UNOG Library